الفصل الخامس

الـنمـو

منذ ما يقارب 200 سنة، وعلى نحو مفاجئ نوعاً ما بالتعابير التاريخية، صار النمو الاقتصادي في الغرب نمواً لا يمكن إيقافه، ولقد كان تاريخ الإنسانية، حتى تلك النقطة تاريخ النمو المتواضع، أو النمو المتلاشي إلى حد الصفر. وهبطت مستويات السكان والمعيشة بفعل الطبيعة، وفوق كل شيء آخر بفعل الجوع والمرض، وبين العام 1750والعام 1820، دخلت إنجلترا عصر الآلة، والآلات جلبت النمو الآلي، وهي ظاهرة جديدة، ومع المحرك البخاري والصناعة انتشر النمو انتشاراً سريعاً في كل أنحاء الغرب، وفي غضون قرن، أدى النمو الاقتصادي إلى منح الهيمنة العالمية للغرب.

إن وصول النمو الذي يتمدد ذاتياً هو أهم تغيير في التاريخ الإنساني، وإن يكن هذا أمراً قابلاً للنقاش، وقد أعطى هذا النمو الإنسانيةَ نجاحاً حيوياً (بيولوجياً)، قادراً على أن يعيش طويلاً، وأن يعيش حيوات آمنة وضاعف الأرقام ومستويات المعيشة مضاعفة هائلة، وأدى النمو الصناعي أيضاً إلى قلب المجتمع، وقسمه إلى طبقات جديدة، وركزه في المدن، وخلق تراتبيات هرمية واسعة، ودنس الريف، واغتصب الكوكب، واستنزف روح الإنسانية، وساعد على أن يقود إلى تركيز للقوة غير مسبوق، وأدى التصنيع أيضا إلى التجريب

بمنهجين اقتصاديين جديدين، والتنازع بينهما: الرأسمالية، ومذهب مركزية الدولية (بسيطرة من الدولة الشيوعية، أو النازية).

وكما نعرف، فقد ربحت الرأسمالية ـ ولكن ذلك كان بشق النفس ـ وبعد اضطرابات مدمرة على نحو ضخم، وبرهنت، في النهاية، على أنها نظام اقتصادي أفضل بكثير، ولكنها ظهرت طوال 100 سنة، للأغلبية الكبيرة من المفكرين، وللنصف الأدنى من السكان، على أنها غير جذابة بشكل عميق، وكل هذا، أيضاً، كان تراث النمو التلقائي، وفي العام 1900 كان الغرب منتصراً وبدا متحداً في حضارته، وفي العام 1914، مزّقت القومية السلام، ومن العام 1917إلى العام 1989، حاولت الشيوعية الروسية أن تبني عالماً جديداً، جاء نموذجه من الغرب، ولكنه كان معادياً لكل العالم الغربي عداء لدوداً.

واليوم، يتحرك النمو الاقتصادي، وقد تم تدجين الرأسمالية، وهي مقبولة قبولاً واسعاً، وامتدت إلى ما وراء الغرب امتداداً جيداً، ولكن شيئاً جديداً يحدث الآن، ففي الغرب، يقوم نظام اقتصادي أكثر تفوقاً باقتلاع الرأسمالية والحلول محلها بالتدريج، والنظام الجديد ـ الذي نسميه «اقتصاداً مشخصناً» ـ يوفر نمواً قابلاً للاستدامة مساوياً للرأسمالية أو أكبر منها، باستخدام رأسمال أقل بكثير، وبنهب أقل لكوكب الأرض، وباغتراب إنساني أقل، ولكن الاقتصاد المشخصن يعاني من معوِّق واحد كبير، أو من اثنين، إذا أنت عددت حقيقة أن هذا الاقتصاد سيكون صعباً جداً للبلدان غير الغربية أن تتبناه.

كيف اكتسب الغرب النمو التلقائي؟

في العام 1750، لم يكن الغرب أكبر ازدهاراً بكثير من البقية، وقبل العام 1400، كانت الصين قد اقتربت إلى مسافة ضئيلة، مثل عرض الشعرة، من التصنيع، وعلى الرغم من أن التصنيع قد أجهض بتغيير النظام، وباقتصاد انطوى على نفسه، فإن الصين بين العام 1500 والعام 1820 كانت هي التي تقرر بشكل ثابت ما بين ثلث وخمس ناتج العالم الإجمالي، وقبل العام 1750، كانت أكثر البلدان الأوروبية تقدماً قد ملكت دخلاً لكل فرد يراوح بين ضعف ونصف أو ضعفين من دخل الصين، مقارنة بتقدم أمريكا الحالي على الصين بنسبة تزيد عن تسعة أضعاف[1].

ومع انغراس النمو التلقائي بالتصنيع، بدأ الغرب يحصل على الميزات ويتقدم، وحتى حلول العام 1820، فإن البلدان الغربية احتلت المواقع العليا الخمسة عشر من أصل 24 بلداً نمتلك لها تقديرات للدخل لكل فرد، وتبعتها المكسيك، وفنلندا، وروسيا، ثم جاءت بعد ذلك

(1) إذا قسنا الدخل الفردي بناحية القوة الشرائية، وهو مقياس أعدل، فإن الصين حالياً تملك دخلاً فردياً يبلغ أكثر من 3.500 دولار بقليل، مقارنة مع الولايات المتحدة التي تصل إلى أكثر من 32.000 دولار بقليل، وإذا قسناه حسب معدلات تبادل السوق الفعلية، فستكون الأرقام هي 856 دولاراً و36.154 دولاراً على التوالي، وهو تفوق للولايات المتحدة يساوي 42 ضعفاً. انظر روجر بوتل (2005) مال مقابل لا شيء: الثروة الحقيقية، والخيالات المالية، واقتصاد المستقبل، نيكولاس بريللي، لندن، ص ص 7-146.

خمسة بلدان غير غربية، وكان دخل الصين لكل فرد 30 بالمئة فقط من مستوى المملكة المتحدة (الأرقام معدلة؛ لتخرج منها أثر التضخم، وتم التعبير عنها بقيم حديثة، أو لتكون أكثر دقة، بمعدلات دولار العام 1990، انظر الجدول 5 ـ 1)[1].

الجدول 5 - 1: الدخل لكل فرد في العام 1820 (معادل الدولار)

المملكة المتحدة	1.756	النرويج	1.004
الأراضي الواطئة	1.561	إيرلندا	954
أستراليا	1.528	كندا	893
النمسا	1.295	تشيكوسلوفاكيا	849
بلجيكا	1.291	المكسيك	760
الولايات المتحدة الأمريكية	1.287	فنلندا	759
الدينمارك	1.225	روسيا	751
فرنسا	1.218	اليابان	704
السويد	1.198	البرازيل	670
ألمانيا	1.112	أندونيسيا	614
إيطاليا	1.092	الهند	531
إسبانيا	1.063	الصين	523

(1) جون كيي (2003) الحقيقة عن الأسواق، بنغوين، لندن، نقتبس من أحدث دراسة متوافرة (ثم القيام بها في العام 1992، وتشمل المدة 1990 - 1820).

obeikandl.com

ولم يكن الأمر بأكمله مصادفة، إذ إن النمو التلقائي ظهر أولاً في الغرب، ومن حوالي العام 900 ارتفعت الإنتاجية الزراعية ارتفاعاً حاداً بعد اختراع الرِّكاب، والمحراث بجرافة، وطوق الحصان، وبالتدريج ازدهرت المدنُ الدولُ الأوروبية، وصارت محكومة بالحكم الذاتي المستقل بشكل متزايد، حين شكل الحرفيون الأحرار، والتجار والمواطنون الآخرون للمدن طبقة متوسطة متنامية من المجتمع، لا هي لوردات، ولا هي فلاحين، وعلى طول القرون اللاحقة، صار المخترعون الأوروبيون يتكاثرون بشكل مذهل، وتُظهِر عينة صغيرة من الاختراعات المدى والتأثير: فرن الصهر، وسد قناة الماء، والمدخنة، ونار الفحم، ونافذة الزجاج، واللوحة البحرية، ودولاب الماء، والمطبعة، والنظارات، ومضخة المص، ونول بالدواسة، وكير يدار بالماء، وساعة يديرها وزن، وطاحونة هواء، وأول براءة اختراع سبق أن منحت ـ وكانت قد أعطيت من أجل زورق قناة مزود بالروافع ـ في فلورنسا في العام 1421.

هناك ارتباط واضح بين الإبداع الفردي، وبين درجة الحرية السياسية، وارتباط بين التجارة والتقانة من جهة، وبين زيادة الحكم الذاتي المستقل للحرفيين، والتجار في المدن الدول الخاصة بهم، من جهة أخرى يكتب مؤرخ اقتصادي، يقول:

> في جذر التقدم التقاني يوجد... بيئة تجعل من الممكن للمخترعين أن يُسمَعوا... [موحياً] أن التعبير الحر والانفتاح للإقناع يقود إلى الثراء، وحين توقف الأوروبيون، أو حين توقف بعضهم على الأقل، عن تعذيب بعضهم بعضاً، وقطع رؤوس

بعضهم بعضاً، وحرق بعضهم بعضاً، نما الاقتصاد، فلا عجب أن الأمم التي كان فيها التعبير حراً بحسب المعايير المعاصرة كانت هي الأمم الأولى التي صارت بنموها ثرية: هولندا، وسكوتلاندا، وإنجلترا، وبلجيكا، والولايات المتحدة[1].

خرج المثل الأعلى الأرستقراطي الخاص بالمجد العسكري والنهب المتعطش للدم، ودخل المثل الأعلى التاجر الخاص «بالتجارة اللطيفة» ـ الذي يستطيع فيه العمل الجاد أن يأخذ حرفياً إلى الرفاهية المتواضعة، وتستطيع الأراضي المختلفة أن تتاجر بسلام، ولقد قال فولتير في القرن الثامن عشر: إن التجارة سهلت الحرية ووحدت البشرية: «... اليهودي، والمحمدي، والمسيحي، يتعاملون معاً، وكأنهم جميعاً آمنوا بالدين نفسه... ومثلما أغنت التجارة المواطنين في إنجلترا، فهي قد أسهمت بالشكل نفسه في حريتهم، وهذه الحرية على الجانب الآخر وسعت تجارتهم»[2].

كانت هذه إيديولوجية حضرية، فلقد نمت مع المدن، وفي العام 1500 كان هناك خمس مدن أوروبية فقط يصل سكانها إلى 100.000 نسمة، وبحلول العام 1600 كان هناك 14 مدينة[3]، ونمت إنجلترا أسرع

(1) آي. كيرتزنر (1989) الاكتشاف، والرأسمالية، والعدالة التوزيعية، بلاكويل، أكسفورد.

(2) فولتير (1994) رسائل بشأن الأمة الإنجليزية، مطبعة جامعة أكسفورد، نيويورك، ص.30.

(3) أمستردام، وأنتورب، والقسطنطينية، ولشبونة، ومرسيليا، ومسينا، وميلان، وموسكو، ونابولي، وباليرمو، وباريس، وروما، وأشبيلية، والبندقية، ونصفها كان موانئ مهمة، وكلها مراكز تجارية.

من الجميع، فمن إعاشة سكان من 4.1 من الملايين في العام 1600، رفعت التحسينات الحادة في الإنتاجية الزراعية، والمثيرات الأولى للصناعة في الورشة، رفعت عدد السكان إلى 5.7 من الملايين بحلول العام 1750، ثم جاء الإقلاع في العام 1771، إذ فتح ريتشارد آركرايت، وهو حلاق وصانع الشعر المستعار الذي تحول إلى مخترع، وفتح أول معمل غزل على نطاق واسع في العالم على ضفاف نهر ديروينت، بارتفاع خمسة طوابق، وكل منها بمساحة 3.000 قدم مربع، ومزودة بطاقة دولاب الماء واستخدام إطار الماء الخاص الذي امتلك براءة اختراعه آركرايت نفسه من أجل غزل القطن، وفي العام 1776، صنع جيمس واط، «الميكانيكي» الأسكتلندي من الطبقة الوسطى، أول محرك بخاري قابل للحياة تجارياً. وبحلول العام 1787 تفاخرت بريطانيا بوجود 145 معمل غزل قطن، فولد نظام المصنع.

وبدأت الآلات حياة خاصة بها، إذ في السابق كان الناتج مقيداً بقوة الحصان وبالجهد الجسدي الإنساني، أما الآن فتستطيع الآلات أن ترفع مستويات الإنتاج ونوعيته باستمرار في الوقت الذي تخفض فيه باطراد تكلفة المنتج، والعدد نفسه من الناس، المعززين بالآلات وبالمال، كانوا يستطيعون عمل المزيد والمزيد، وقد خلق توسع الثروة أسواقاً جديدة وتوظيفاً جديداً، وعلى الرغم من أن الظروف كانت قاسية، فإن السكان الإنجليز تضاعفوا ثلاثة أضعاف بين العامين 1750 و1850، ووصلوا إلى 16.5 من الملايين، وهو انفجار سكاني لم يُر من قبل أبداً من دون هجرة جماعية.

وكانت المعجزة الحقيقة هي أن النمو صار ذاتي الدفع، إذ كان التقدم الاقتصادي محدوداً بحجم الأسواق المتاحة فقط، والتي استمرت بالنمو في الوقت الذي زادت فيه الرفاهية، فإذا كان هناك طلب، فإن الصناعة كانت تستطيع أن تعرض تزويده، وباستخدام التقانة ورأس المال، تستطيع الصناعة أن تصنع بشكل ثابت مستمر سلعاً أفضل وأرخص، وكما لاحظ كارل ماركس، فإن نظام الآلة كان يعني ضمناً الثورة الدائمة: «إن الصناعة الحديثة لا تنظر أبداً إلى... الشكل الموجود من العملية بوصفه نهائياً، ولذلك فإن الأساس الفني لتلك الصناعة أساس ثوري، في الوقت الذي كانت فيه كل الأنماط السابقة للإنتاج محافظة بشكل أساسي»[1]، والنتيجة هي نمو في الناتج لكل رجل ـ ساعة بحوالي 3 بالمئة في كل عام، وهي التي تم إنجازها تقريباً في كل بلد مصنع من العالم، وفي كل التاريخ الصناعي، وتبدو ثلاثة بالمئة نسبة متواضعة، ولكنها تضاعف مستويات المعيشة في كل 23 سنة[2].

آلام النمو

طوال 900 سنة سبقت عصر الآلة، صار المجتمع الغربي بشكل ثابت أكثر تمتعاً بالحكم الذاتي المستقل، وصار حراً بشكل متزايد،

(1) كارل ماركس (1995) رأس المال، حرره ديفيد ماكليلان، مطبعة جامعة أكسفورد، أكسفورد، مجلد 1 ، الباب15، الفصل 9، ص 02 - 291.

(2) بعض الكسب ينعكس في ساعات عمل أقصر، وبذلك يمكن للدخل ألا يرتفع بثلاثة بالمائة في العام، ولكن عبر المسافة الطويلة، فإن المكاسب الحقيقية في الساعة ترتفع فعلاً، بشكل موثوق، بمعدل 3 بالمائة في السنة.

وصنعت أوروبة، وبعد ذلك أمريكا، التقدم من خلال التوسع في رفع الطبقات المتوسطة الحضرية وطاقاتها، ورفع صحة المجتمع وتقديم الحرية الشخصية والسياسية كذلك، وهذا المنحنى الصاعد طوال 900 سنة نحو المزيد من الحكم الذاتي المستقل الكبير سُحِق سحقاً فظاً بفعل الرأسمالية الصناعية، فتكاثرت الثروة والنمو كما لم يحدث من قبل أبداً، ولكن الحكم الذاتي المستقل كُبِح.

ففي حين كان يستطيع عامل زراعي مستقل أو حرفي مستقل أن يمتلك أدواته الخاصة به، لم يكن أي عامل فرد يستطيع أن يمتلك أو يشغل محركاً بخارياً، وصار العامل مقزَّماً نتيجة للصناعة، وكما قال ماركس: «لم يبق العامل بعد الآن هو الذي يستخدم وسائل الإنتاج، ولكن وسائل الإنتاج هي التي تستخدم العامل...»[1]. وهكذا فرأس المال يستعمل العامل، والعامل لا يستعمل رأس المال[2] والأفراد المبدعون من أمثال آركرايت وواط اخترعوا تقانة الصناعة، ولكن الاقتصاد المستند إلى الآلات نما نمواً متزايداً مركزياً ومتعطشاً إلى رأس المال، وبشكل أكبر، فأكبر من السابق، إذ تجاوز تقسيم العمل الاجتهاد والإبداع الفرديين.

صار المشروع غير مشخصن، ففي حين كان يستطيع رجل أعمال واحد، أو عائلة واحدة، أو مجموعة واحدة من الأفراد أن يمتلكوا مزرعة، أو أسطولاً من السفن، أو معمل نسيج، تجاوزت حاجات

(1) كارل ماركس (1995)، المجلد 1، الباب 11، ص. 187.
(2) كارل ماركس، «نتائج العملية المباشرة للإنتاج»، في رأس المال، ص. 394.

السكك الحديدية من رأس المال، وحاجات معامل الفولاذ، وحاجات المجموعة الكاملة للإنتاج الصناعي الكبير، والتي تطورت منذ منتصف القرن التاسع عشر، تجاوزت بسرعة المال النقدي الحاضر وتجاوزت المهارةَ الإدارية لمعظم العائلات، واستمر الحد الأدنى من مستوى رأس المال اللازم للتنافس تنافساً فعالاً بالارتفاع، ولم يبد هناك أي حد أعلى للمعدل الفعال.

واستمر آندرو كارنيجي بمضاعفة حجم معامل الفولاذ، واستمر بتركيز المزيد من الإنتاج في مؤسسة مفردة، واستمرت تكلفة الإنتاج بالهبوط تلو الهبوط، وخَلَق تطبيق الإنتاج الكبير على السيارات صناعة جديدة كثيفة الحاجة إلى رأس المال، وهي الصناعة التي غيرت وجه أمريكا، وركزت حصة السوق إلى حد فوق المعتاد، ففي حين كان 500 من صانعي السيارات في التسعينيات من 1890 يكافحون من أجل أجزاء من السوق الأمريكي الضئيل، كانت ثلاث شركات مع حلول العام 1967 قد سيطرت على 94 بالمئة من سوق أكبر بشكل ضخم.

وطوال الوقت، نما عدد العمال، ورأس المال، المستخدمان في المؤسسات، والتراتبيات الهرمية المفصلة للمؤسسات، وسيطرتها المركزية على الإستراتيجية، ورأسمال المؤسسات، واستمرت كلها تنمو وتنمو، في الوقت الذي كانت فيه أهمية العامل الفرد تتكمش وتتكمش، ولم يكن العمال يستطيعون أن يمارسوا بعض القوة الموازنة إلا بالتنظيم في اتحادات أضخم فأضخم، ولكن هذا كان يعني محاربة المركزية بالمركزية، وزادت أرباح العمال، وتقلص استقلالهم الذاتي.

والعداوة الهائلة للرأسمالية من منتصف القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين يجب أن تُرى على هذه الخلفية، فالشيوعية، والفاشية، والنازية كانت خطرة؛ لأنها اتصلت بنزعة غنية من الأفكار المناوئة للتحضير، والمناوئة للتصنيع، والمناوئة للمادية، والمناوئة للرأسمالية، والمناوئة للسامية، وهي على الرغم من اللاعقلانية فيها، وعلى الرغم من البغضاء القاتلة فيها غالباً، كانت تقوم على أكثر من مجرد قدر صغير من الحقيقة، وهو أن الرأسمالية كانت من الناحية الروحية موهِنة للروح الإنسانية ، ومدمرة لها، وإن هذه الحقيقة هي التي مازالت تغذي الحركات المناوئة للنمو والمناوئة للرأسمالية، وهي الحقيقة التي بسطها في الأصل الرومانسيون الأوروبيون في مطالع القرن التاسع عشر، وهم الذين كرهوا النواحي القبيحة، المشوهة للمجتمع في بداية التصنيع[1].

واليوم، يتولى أشد القائمين بالحملات المناوئة للنمو إقناعاً ربط مناوأة المادية بالقيم الخضراء، فهم يحاورون بشكل مقنع أن زيادة الازدهار، وراء مستوى معين من الدخل، لا تولد زيادة في السعادة... ولذلك فما المغزى من النمو الإضافي، من النمو الذي لا يمكن

(1) طبعاً، امتلكت الشيوعية عملياً كل النقائص الصناعية نفسها مثل الرأسمالية، ولكنها كانت أكثر من الرأسمالية في ذلك، و«رأسمالية الدولة»، كما سمى تروتسكي النظام السوفيتي بحق ، كان أقل فردية وأكثر تغريباً للفرد، وطلبت من العمال إنكارًا للذات أكثر من الرأسمالية؛ كي تراكم رأس المال تراكماً أسرع، وقد استغرق بناء رأس المال في الاتحاد السوفيتي نصف الدخل القومي تقريباً، في حين أن ذلك لم يتجاوز ربعه في الغرب.

استدامته، في نهاية المطاف، ولاسيما إذا أخذنا بالحسبان الحدود المتناهية لمصادر كوكبنا والتوسع الهائل في أعداد البشر وتوقعاتهم؟ وكما لاحظ ميلتون وروس فريدمان، فإن: جميع حركات العقدين الماضيين من الزمن، وهي حركة المستهلك، وحركة البيئة، وحركة العودة إلى الأرض، وحركة حماية البريَّة، وحركة النمو الصِّفْرِي للسكان، وحركة «الصغير هو الجميل» والحركة المناوئة للذرة هي حركات كانت تملك شيئاً واحداً مشتركاً، إذ كلها كانت حركات مناوئة للنمو[1]، وهذا النقد «الأخضر» يجد له أصداء فكرية وشعبية، ومع ذلك فإن جمهور الناخبين مازال يطلب النمو.

والنتيجة هي فصام شخصية جماعي، فنحن نعرف أن النمو غير قابل للاستدامة، ومع ذلك لا نستطيع أن نتخلص من هذه العادة، فهل هناك مدخل آخر، منسجم انسجاماً كاملاً مع القيم والحاجات الغربية، للنمو بطرق تقلل إلى الحد الأدنى من استخدام الموارد المتناهية؟

قد يكون هناك حل، بالنسبة إلى الغرب على الأقل، وسوف نأتي له بعد قليل، وعلى كل حال، قد يكون من المرغوب فيه أن نتوقف، ونتأمّل أنه في الوقت الذي قد يكون فيه إهمال الروحانية الإنسانية رهيباً وهازماً لأغراضه، فقد يكون هناك أيضاً الكثير الذي ينبغي قوله في الثناء على المادية، فأي شخص سبق له أن عاش في بلد من العالم

(1) ميلتون وروس فريدمان (1980) أحرار في الاختيار، هاركور بريس، نيويورك.

الثالث – أو في بقعة من الغرب كذلك، تعاني الصعوبات، يستطيع أن يقدر قليلاً ثمن الفقر من حيث البؤس والإهانة المقصودة للكرامة الإنسانية، وإن الثمن ليس مجرد الجوع وحسب، أو البرد، أو المرض، أو السأم، أو فقدان الأمل في مستقبل أفضل، إنه كذلك سحق مشاعر الاعتزاز بالذات، والعجز أن تكون متفائلاً وكريماً للأصدقاء وللعائلة، والبؤس المطلق الذي يجعل من المستحيل أن نبتهج بأجمل ملامح الطبيعة، وإن غروب الشمس الجميل قد يبدو أقل جمالاً بعين المشاهد له من جزء حقير من بلدة للعاطلين والساقطين.

وبعد وفرة متواضعة كذلك، تستطيع المادية بالفعل أن ترفع الروح الإنسانية وتعززها، وإن رغبة المرء في مستقبل أفضل لأطفاله هو دافع كريم، يعطي الملايين هدفاً مفيداً في الحياة، والطموح نفسه المتركز على الذات من أجل تحقيق النجاح، ولخلق حياة أفضل للشخص نفسه، يعطي حتماً درجة من الحركية البناءة إلى المجتمع ـ في اقتصاد السوق سوف يميل ذلك إلى التحقق، إذا نجح رجل المشروعات النشيط ـ لأنه فعل أو لأنها فعلت شيئاً ما يريده الناس الآخرون، وإن درجة من الفاعلية والحفز إلى الأمام هي ما يدفع المجتمع نحو التحسن، إذ إن البشر، إلى درجات تزيد أو تنقص حيوانات مضخمة لذواتها، فإذا كان الطموح لا يستطيع أن يعبر عن نفسه تعبيراً بناء في البحث عن ظروف مادية محسنة للحياة، فإنه سوف يعبر عن نفسه بطرق أقل بناء، من أمثال الرغبة في السلطة فوق الناس، أو فرض القسوة في خدمة مَثَلٍ أعلى سامٍ، وإن عقلية التاجر، والصانع، ورجل الأعمال والمشروعات،

وموفر الخدمات، هي عقلية مادية، وعقلية البطل، والجنرال والرجل المسؤول في الدولة ـ سواء كان بيروقراطياً، أو رجل كنيسة، أو مفكراً ـ سوف تميل إلى أن تكون أقل مادية، ففي بعض الأوقات قد يكون هذا محفوفاً بالحظ السعيد، ولكن قد تكون له غالباً عواقب أقل سعادة، وإن مادية التاجر تقود على الأرجح إلى السلام والرخاء الإنساني والازدهار كذلك، وإن الحرب هي أعظم غواية وبلاء للإنسانية.

ليست المسألة مع النمو هي أن يكون مرغوباً أو غير مرغوب، إنه مرغوب طبعاً، فمن دون النمو، يكون تحسين المجتمع والفرد مستحيلاً، ومن دون النمو، تذوي الروح الإنسانية أو هي تُدفع إلى غايات مدمرة، وبدون النمو، لا نستطيع أن نخدم أنفسنا أو نخدم المجتمع، وبدون النمو لا توجد، على العموم، موسيقا جديدة، ولا عمارة جديدة، ولا رسم جديد، ولا أدب جديد، ولا علم جديد، ولا المزيد من التقانة المريحة، ولا توجد الراحة، وليست الراحة فقط هي التي لا توجد، بل لا توجد الحضارة أيضاً.

المسألة هي أي نوع من النمو هو المرغوب والممكن، فهناك تراتبية هرمية للحاجات الإنسانية، مثلما شرحها في العام 1970 عالم النفس الصناعي، أبراهام ماسلو[1]، وهي تنطبق على المجتمعات مثلما تنطبق على الأفراد، فإذا كان البلد فقيراً، فهو يحتاج إلى النمو الصناعي، وإذا كان المجتمع ثرياً، فهو يحتاج إلى السلع والخدمات التي تستخدم أقل ما يمكن من موارد متناهية، ولكنها تجعل الحياة، مع ذلك أكثر

(1) أبراهام إتش. ماسلو (1970) الحفز والشخصية، هاربر ورو، نيويورك.

قابلية للاستمتاع بها، وأكثر إثارة، واجتماعية على نحو أكبر، ومتحررة تحرراً أكثر، وأكبر حاجة، بعد أن تكون كل الحاجات الأخرى قد تم إرضاؤها، عبر عنها ماسلو بتعبير «تحقيق الذات». وهذا يعني القدرة على الاستمتاع بالعمل، وأن يرى العمل بوصفه تأكيداً لشخصية الإنسان وتطوره، وأن يختار المدى الذي يعمل له، والمدى الذي يتابع فيه وسائل أخرى من التعبير الخلاق عن الذات.

النظام الاقتصادي الجديد للغرب

حين تصير الاقتصادات الصناعية أثرى، فإنها تتطور، والمراحل المبكرة، ركزت في الصناعة الثقيلة والسلع المنتجة، فمهدت بذلك الطريق لمزيد من الاقتصاد المعقد الذي كانت فيه سلع المستهلك والخدمات الشخصية هي السائدة، وصار هذا التحول في الولايات المتحدة، وفي بريطانيا مهماً في الخمسينيات من 1950، وبحلول العام 2000، كان راسخاً رسوخاً لا عودة فيه في كل أنحاء الغرب.

وحين يصير المستهلكون وافري الغنى، فإنهم يطلبون شيئاً أفضل قليلاً، مختلفاً، أو حسب رغبة المستهلك، والعلامات التجارية تُعنى بالهويات المتميزة للمستهلك، وفي حين جرت العادة على طرح المنتجات الجديدة مرة في العقد من الزمان، فإن المنتجات الجديدة الآن تُقَدم في كل عام أو في كل شهر، فالاختيار يفوق المقدرة.

تستجيب التقانة في ردها على الطلب، وكان من عادة التجديد أن يجعل السلع أكبر وأرخص، وذلك من خلال مركزية رأس المال الكثيف، أما الآن، فالتقانة تصنع منتجاً معيارياً، أخف، وأصغر، وأمرن، وأكثر جاذبية، وأكثر شخصية، وهو عادة أرخص أيضاً.

وفي أثناء التقدم، تحول الاقتصاد، فقد كان من المعتاد أن تكمن القيمة في المواد الأولية والتصنيع، في الموارد الطبعية ومصانع الإنتاج الكبير، وفي العوائد لرأس المال والعمال، ذوي الياقات الزرقاء، أما الآن فالقيمة مستقرة في التصميم، والتسويق، والبرمجيات، وتوصيل السلعة، وحسب المواصفات التي يحددها الشخص، وهذه الفعاليات ليست آلية، أو مدفوعة بالآلات، أو العمل الكثيف أو رأس المال الكثيف، إنها فعاليات خلاقة ومشخصنة.

وكذلك قطاعات التصنيع التقليدية ـ الأثاث، والملابس، والأحذية ـ يمكن تحويلها، وعبر الكثير من بلاد العالم، يمكن للإنتاج الكبير واليد العاملة الرخيصة أن تستمر في تقديم معظم ما نلبسه ونجلس عليه، ومع ذلك ففي الثمانينيات من 1980 اكتشف رجال الأعمال الإيطاليون طريقة مختلفة، فمن خلال التصميم التجديدي، والإبداع والنوعية العالية، ازدهر عمل المنتجين الإيطاليين، وهم في الغالب يعتمدون على الأسرة، في حين كاد الصانعون التقليديون في البلدان الثرية الأخرى، مثل أمريكا وبريطانيا، يختفون تقريباً.

الآلات، والتراتبيات الهرمية المشابهة للآلات داخل المنظمات الكبيرة، تستطيع أن تعطي الكفاية، وهي لا تستطيع أن تعطي التجديد الخصب الذي لا يتوقف، وإن الآلات المزيَّتة تزييتاً جيداً لا تجدد تجديداً تلقائياً، إذ إن التنويع والتفكير المتجددان هما صفتان إنسانيتان تتطلبان التعليم، والاستقلال والاندفاع، كاندفاع المتمرد، ولقد صارت الحماسة للشيء المنتج أساسية، وتأتي أفضل

التجديدات من الأفراد الذين هم مستهلكون متحمسون «للشيء الجديد». المجددون يتشككون في البقرات المقدسة، والمجددون مثل لوحة رسم فارغة، إنهم يحبون معرضهم الخاص بهم.

التحرك من الكفاية إلى التجديد يخلق ترتيباً واسعاً من الأسواق الجديدة، والمنتجات الجديدة، ومراحل الإنتاج الجديدة، وهي التي تستطيع فيها شركات جديدة يقودها أناس يمتلكون أفكاراً جديدة أن تدخل وتنمو على حساب شركات راسخة، وضخمة، وواسعة الخط، ومتكاملة، وكثيفة رأس المال، فالمجددون يتطلبون رأس مال صغير نسبياً، وهم يتجنبون الفعاليات المنخفضة العائد، والكثيفة رأس المال مثل الصنع، فيعطون الصنع لمقاول من الباطن إلى الشركات الموجودة، التي تعاني من فرط القدرة الكبيرة التي تنشأ بشكل ثابت من مسير الكفاية مسيراً مطرداً لا يتوقف.

والشركات الكبيرة الكثيفة رأس المال نفسها يجب أن تحول نفسها ليصير باطنها ظاهرها، وإن الكفاية احتاجت إلى المركزية، وأما الاضطلاع بالتغيير، والاختيار، وتكبر الزبائن والمنافسين الجدد، فيتطلب اللامركزية، وكان المديرون في العادة مرؤوسين مخلصين ينفذون الأوامر النازلة من موقع السلطة العالية، أما الآن، فقد صار عليهم أن يكونوا مجدِّدين، ومجرِّبين، ومجازفين بالمخاطر، وكان لهذا أثر واحد مهم أهمية ضخمة، قلما لوحظ، فهناك تحول ضخم للسلطة الحقيقية أو الممكنة من المؤسسة ـ من تراتبيتها الهرمية والمسهمين ـ إلى الفرد.

والذهاب إلى ما وراء الصناعة يعني بالضرورة أيضاً الذهاب إلى ما وراء الرأسمالية، فالرأسمالية تدور حول الحاجة إلى تراكم رأس المال، فالعامل النادر، والأشد قوة والأكثر حسماً في الإنتاج هو رأس المال، والمستخدمون يلعبون أدواراً صغيرة إلى درجة ما في كتلة غير متمايزة من العمال، وتنجذب الأرباح إلى مالكي رأس المال، وتبني الرأسمالية مؤسسات أضخم، وأكثف رأس مال، وأكثر ربحاً، وتستقر السلطة فيها مع مالكي رأس المال؛ لأن رأس المال منتج والمعروض منه أقل من الطلب عليه، وإن الرأسمالية تزدهر على التصنيع، والمركزية، والتنظيم المنهجي الصارم، والمعايرة، واقتصادات الميزان، التي كلما زاد فيها عدد الوحدات المنتجة نقص متوسط التكلفة، وعلى كون المنتج هو أكبر منتج وأرخص منتج، وإنها نظام مضبوط، ومستقر، ويمكن التنبؤ به، وقادر على التحمل، والناس المهتمون بكسب المال يصيرون رؤساء صناعة ناجحين أقوياء، ولكنهم نادراً ما يصيرون هم أنفسهم مالكين بارزين للمال.

في الغرب، هذا التنظيم يذهب، إنه يتضاءل تضاؤلاً سريعاً، فأضخم الشركات وأكثفها في رأس المال تهبط في الأهمية، فأكبر 100 شركة أمريكية عللت نسبة 62 بالمئة من القيمة السوقية للأسهم في العام 1980، لكنها كانت تعلل نسبة 46 بالمئة فقط بعد 20 عاماً، وهذا يقلّل من مدى التغيير، نظراً إلى أن العديد من الشركات الجديدة الفائقة النجاح ـ وشركة مايكروسوفت هي أفضل مثال لذلك ـ هي شركات ليست كثيفة رأس المال، فعلى الرغم من أن

مايكروسوفت تبدو مثل مؤسسة رأسمالية، فإن أعظم عوائدها قد رجعت إلى مؤسسيها وإلى المستخدمين، لا إلى مقدمي رأس المال، الذين كانوا، وما زالوا غير مهمين مطلقاً، وكل قطاع التقانة المنتشر كالفطر يمتلك كثافة رأس مال منخفضة، فالأفكار هي التي تهم، لا رأس المال.

والناس الذين يريدون أن يكسبوا المال في هذه الأيام لا يصنعون مساراتهم الوظيفية داخل مؤسسات صناعية ضخمة راسخة، إنهم يصيرون مصرفيي استثمار، أو مستشارين إداريين، أو وكلاء توظيف خاصين، أو وسطاء، أو رأسماليين مجازفين في الاستثمار، أو نجوم رياضة، أو نجوم روك، أو نجوم سينما، أو مؤلفين لأفضل الكتب مبيعاً، أو رجال أعمال ومشروعات، وفي العام 1982 كان هناك 13 بليونيراً أمريكياً فقط، أما الآن، فهناك أكثر من 200، وبعد أن نأخذ التضخم المالي بالحسبان، فإن المزيد من الأمريكيين مع ذلك قد صاروا بليونيرات في الخمس عشرة سنة الماضية، وهم أكثر مما كانوا في كل التاريخ السابق.

إن أول قوة تدفع الإبداع ما بعد الصناعي ليست هي الأرض، ولا العمل، ولا رأس المال، إنها التجديد الإنساني، إنها العقل الإنساني والفعل الإنساني، وفي أثناء الثورة الصناعية، كان المخترعون الذين ليس لديهم رأس المال متوسلين، وكان القليل من التجديد يحتاج إلى أكوام من رأس المال.

أما اليوم، فالناس اللامعون يستطيعون بالفكرة الصحيحة أن يخلقوا الملايين أو البلايين برأس مال صغير. في أواخر السبعينيات من 1970، أسس شخصان شبه هيبيين «خنفوسين» هما ستيف جوبز وستيف ووزنباك، شركة أبل، طامحين إلى تطوير أول حاسوب شخصي قابل للحياة، واحتاجا إلى بعض رأس المال، ولكنه لم يكن كثيراً، وحصلا عليه فوراً، الأول منهما باع حاسبته من نوع إتش بي، والثاني باع سيارته الفولكس فاغن، ثم صار صديق لهما، وهو المدير التنفيذي في شركة أنتل، مايك ماكولا، شريكهما، وقدم 91.000 دولار، وولد الحاسوب أبل الشخصي، وصارت الشركة تساوي بلايين، وترك ووزنباك شركة أبل، بعد أن خاب أمله في حياة الشركة، ليصرف ثروته في تمويل سلسلة من جماعات الروك قبل أن يؤسس شركة أخرى؛ ليجدد من جديد.

مكان الخلق كان قد انتقل، إذ تحت الرأسمالية الصناعية، كانت الآلات التي تعمل مركزياً تخلق الثروات، فآركرايت وكيي اخترعا إطار الغزل الآلي، وواط أكمل محركه البخاري، ولكن الآلات بعدئذ اكتسبت حياة خاصة بها، فالآلات نفسها تمخضت عن المال، والناس رقصوا حول الحواف، يوسعون الآلات ويحسنونها، واضعين الآلات معاً في معامل كبيرة، أو في مناجم لتسريع الإنتاجية تسريعاً توربينياً، ومكيفين خطوة عملهم مع خطوة الآلات، ولقد كانت الآلات هي التي أنتجت إنتاجاً لافتاً للنظر، وكانت تحت السيطرة.

أما الآن، فليست الآلات أو مالكوها هم من يقف في مركز المسرح،

مركز الأهمية الكبيرة، بل هم الأفراد المبدعون، فالناس لا يخترعون التقانة الجديدة فقط، إنهم هم التقانة الجديدة، وفي الاقتصاد المشخصن، فإن الصناعات «الخلاقة» ـ التي راوحت بين العمارة، والنشر، والتصميم والبرمجيات، إلى الموسيقا، والإذاعة، والترويح، والرياضة والفنون ـ تنمو بمعدل يساوي ضعف معدل الاقتصاد بمجمله، وبمعدل أسرع بأربع مرات من صناعات الإنتاج والتوزيع القديمة، فالمادة الأولية للصناعات الخلاقة هي البيئة المحيطة، وهي الناس والأفكار، فالآلات تكمل، ولكنها لا تغتصب الخيال الإنساني، وكما يقول عالم الاجتماع مانويل كاستيلز:

> لأول مرة في التاريخ، يكون العقل الإنساني قوة منتجة مباشرة، لا مجرد عنصر حاسم في نظام الإنتاج، وهكذا، فالحواسيب، وأنظمة الاتصال، وفك الرموز الوراثية وبرمجتها كلها مضخمات للعقل الإنساني وامتدادات له[1].

من العسير أن نتصور تحولاً أكثر شمولاً من المركزية إلى اللامركزية، ومن الآلات إلى الرجال والنساء، ومن السلطة غير المتجسدة غير الشخصية إلى السلطة المشخصنة، ومن الماضي المحدد إلى الإمكانات غير المحدودة من المستقبل... ومن رأس المال إلى الأفراد.

في الغرب، صارت المعرفة مشخصنة، وعلى الرغم من أن الكثير من المعرفة القيمة تبقى بحوزة الحكومة والمؤسسات، فإن الاتجاه الجديد هو أن تصير المعرفة القيمة فعلاً ملكية للأفراد.

(1) مانويل كاستيلز (1996) صعود مجتمع الشبكة، بلاكويل ببليشرز، مالدين، أم إي.

في العام 1947، اخترع وليام شوكلي الترانزستور، وكان شوكلي موظفاً لدى مختبرات بل، التي كانت مملوكة من شركة إي تي أند تي، وبخاصية غريبة من نظام الولايات المتحدة، لم تكن شركة إي تي أند تي قادرة، وهي التي تمتعت بما يقارب الاحتكار لشبكة الهاتف، على أن تستغل اكتشاف شوكلي، وأقام شوكلي شركة فيرتشايلد سيميكوندكتر، وقامت فيرتشايلد، بدورها، بإنشاء عدد لافت للنظر من الشركات الفرعية في وادي السليكون، ومنذ ذلك الحين كون آلاف من رجال الأعمال المهندسين في وادي السيليكون ثروات من الأفكار التي كيفوها من بِرَكة المورِّثات الفكرية للوادي، من الأفكار التي استقرت في الأصل على أكثر الأفكار عمقاً أساساً من جامعة ستانفورد، ومن برامج البحث الحكومية والبحث والتطوير لدى المؤسسات، وعلى نحو كبير جداً، دفع دافعو الضرائب، ودفع المسهمون من أجل المعرفة، والأفراد حصدوا المكافأة، ومع ذلك فإن من المشكوك فيه جداً أن انفجار الأفكار الجديدة والمنتجات التي مثلت اختراقاً في كاليفورنيا كان سيحدث في أي مكان، ويكون قريباً في عظمته مثل ما حدث، من دون السماح للأفراد بأن يستخدموا الأفكار القديمة لتطوير أفكار جديدة، وللانتفاع بها انتفاعاً شخصياً، فهذه هي الكيفية التي تعمل بها المجتمعات المفتوحة والحركية.

يقول البروفسور هنري تشيسبرف من مدرسة الأعمال في هارفرد: إن «التجديد المغلق» هو الذي كان سائداً قبل العام 1980،

فكان البحث يجري سراً، داخل مؤسسات ضخمة[1]، وبعد ذلك التاريخ، كانت المنتجات تُطور بشكل متزايد من خلال «التجديد المفتوح»، فتدفقت الأفكار من مصادر مختلفة، مع الإسهام النشيط من الجامعات، والحراك العالي للعمالة، وللأفكار تبعاً لذلك، ومع سوق رأسمال متحمس في مشروعات تنطوي على المجازفة، ومع مشروعات أعمال مبتدئة عديدة منتجة إنتاجا عالياً.

وانتقل العمالقة الصناعيون من أمثال شركة آلات الأعمال الدولية (آي. بي. أم) إلى التجديد المفتوح؛ لأنهم كانوا مجبرين على ذلك، وقد كان من عادة آي بي أم أن تضم إليها الطلاب المتفوقين في الفيزياء والرياضيات وعلم الحاسوب، ومن ناحية أخرى، فبعد العام 1950، تكاثرت أقسام علم الحاسوب في الجامعات، استناداً إلى موجة من التمويل الحكومي، وكان لدى أفضل الخريجين الآن خيار، إذ كانوا يستطيعون أن يلبسوا القمصان البيضاء في شركة آي بي أم، أو أن يلبسوا ما كانوا يحبونه في الحرم الجامعي، فبصفتهم أعضاء في هيئة التدريس، كانوا يستطيعون شراء التقانات والمنتجات الجديدة من شركات مدعومة من رأس المال المخاطر من أمثال شركة المعدات الرقمية (دي ئي سي) والتجريب على هذه التقانات والمنتجات، ففي السابق كانت شركة آي بي أم، تمتلك احتكاراً للأفكار ولموهبة علم الحاسوب، وكان

(1) هنري تشيسبرف (2003) التجديد المفتوح الآمر الجديد من أجل الخلق والربح من التقانة، مطبعة مدرسة الأعمال في هارفارد، بوسطون.

احتكاراً قوياً مثل قوة احتكارها للحواسيب نفسها تقريباً، وبفقدان آي بي أم للاحتكار الأول، فإنها خسرت الاحتكار الثاني.

وأثر التجديد المفتوح هو تحويل المبادرة والثروة من المؤسسات الراسخة إلى أخرى جديدة، ومن المسهمين إلى الأفراد.

ومشهد آخر فوق ما تقدم هو التقانة الحيوية (بيوتكنولوجيا)، فطوال أربعة عقود من الزمن صبّت مؤسسة العلوم الطبعية الأمريكية والمعاهد الصحية الأمريكية أكثر من 100 بليون دولار، بنقود اليوم، في البحث التقاني الحيوي، وفي تدريب الآلاف من طلاب الدراسات العالية من المختصين بالتقانة الحيوية، ولم يكن أحد يعلم إن كان ذلك الصرف والتدريب سيكون له في أي وقت عائد تجاري، وحين وصل العائد، من التسعينيات من 1990، اندفع المختصون بالتقانة الحيوية إلى البدء بإنشاء شركاتهم الخاصة، ويجري الآن إعادة تدوير التمويل الضخم في البحث التقاني الحيوي إلى قيمة سوقية للأسهم والسندات: وفي أثناء كتاباتنا لهذا النص، فإن شركتين اثنتين فقط هما آمجين وجينتيك، تمتلكان مجتمعتين قيمة تساوي 129 بليون دولار، فمن الواضح، أن الصناعة الإجمالية للتقانة الحيوية سوف تستعيد أكثر بكثير من 100 بليون دولار، وإلى أين تذهب هذه البلايين؟ لم ترجع إلى الحكومة، والقليل جداً منها رجع إلى عمالقة الصيدلانيات من الطراز القديم الذين خاب أمل بحثهم التقاني الحيوي باستمرار، إذ إن منجم الثراء يذهب إلى المديرين الأفراد، وإلى مساندهم من أصحاب رأس المال المخاطر.

ليست المعرفة وحدها التي صارت مشخصنة بل التنافس أيضاً. فالمديرون الأفراد يستطيعون ممارسة تأثير كبير على الوضع الإستراتيجي لشركتهم، وذلك عن طريق الالتحاق بمنافس، أو بتحولهم إلى منافسين، فإذا كانت هناك حاجة إلى رأس المال للبدء بمشروع، فإن الرأسماليين المخاطرين ـ الذين هم أنفسهم مهنيون والذين يبدؤون من دون رأس مال، ويأخذون حصة كبيرة لهم شخصياً ـ سوف يمولون الأفكار الجيدة والناس الجيدين.

ومن الفكر إلى الفعل، يكون الأفراد في قلب الخلق، والتجديد وخلق الثروة، وكل عنصر من الشخصية الإنسانية الفريدة يشارك بدور في الخلق، حيث الفكر، والخيال، والعاطفة، والحسابات، والتقمص الوجداني، والاتصالات، والفعل ورد الفعل، وهكذا فبعيداً عن كون المشروع غير شخصي، فإن كل مشروع مهم للعمل قد صار مشخصناً، حتى يكاد يكون عملاً فنياً[1].

وأنت لا تحتاج، كي تبدأ مؤسسة إلى الهروب من قوة رأس المال، فأنت تستطيع أن تصير صاحب عمل لشخص واحد، أو أن تلتحق بمجموعة صغيرة من الشركاء، وأنت تفعل غداً بالضبط ما تعمله اليوم، ولكن على حسابك الخاص، فالسباكون، والمحاسبون، وسائقو

(1) لقد قيل: إن المجتمع الغربي الحديث الليبرالي فريد في إعطائه مثل هذه المكانة الرفيعة للفنان وللخلق الفني، فإذا كان الأمر كذلك، فمن السهل أن نفهم لماذا يستطيع في مثل هذا المجتمع فقط أن يكون مشروع الأعمال على مثل هذه الدرجة من الإبداع، فلو دام الرايخ الثالث، والإمبراطورية السوفيتية ألف عام هل يستطيع المرء أن يتخيل أحدهما منتجاً للحاسوب الشخصي؟.

سيارات الأجرة، ونجوم السينما، ووكلاء العقارات والرياضيون المحترفون، والمنظفون ونجوم الروك، والمدربون الشخصيون والمهندسون المعماريون... وقائمة الناس الذين يوظفون أنفسهم، وهم في الغالب لاجئون من القطاع الرأسمالي، هي قائمة طويلة جداً، فإذا كان الأفراد يمتلكون وسائل الإنتاج ـ أدمغتهم الخاصة، وأذرعتهم وأرجلهم، وحواسيبهم، ومفكات براغيهم، وسياراتهم ـ فإنهم آنئذ لا يحتاجون إلى العمل تحت رأس المال، والعمال أنفسهم الذين يوظفون ليسوا في القطاع الرأسمالي، وحتى العمال في المؤسسات الرأسمالية يعاملون الآن أحياناً بصفتهم أفراداً ويكافؤون، أكثر فأكثر، على أساس إسهامهم الفردي، لا بوصفهم جزءاً من كتلة من العمال، وحين صار العمل مفرَّداً، وجب أن يصير عقد التوظيف مفرَّداً أيضاً، لا بل إن الموظف المفتقر إلى المبادرة، لديه فرصة، إذا كان ماهراً مهارة عالية، أن يأخذ قيمة فائضة من المسهمين.

ولذلك، فنحن نتحرك، في كل الطرق، مبتعدين عن الرأسمالية، عن اقتصاد يرتكز على رأس المال، وعلى المؤسسات الكبيرة، الراسخة المتراتبة هرمياً[1]، ولكننا لا نتحرك من التراتبية الهرمية الخاصة إلى

(1) طبعاً، لن يحل الاقتصاد المشخصن حلولاً كاملاً أو فورياً محل الرأسمالية، مثلما فعلت الرأسمالية بالضبط، وعلى نحو كامل أو فوري، حين حلت محل الاقتصاد الزراعي، وما يحدث هو أن الاقتصاد الجديد يشكل طبقة فوق الاقتصاد القديم، الذي يعاني أولاً من هبوط نسبي، ثم من هبوط مطلق، والقوة الدافعة الجديدة والنمو اليوم هو اقتصاد مختلف، ومشخصن، على الرغم من أن الرأسمالية ستبقى مهمة في أجزاء من الاقتصاد الغربي (مهمة جداً في خارج الغرب) لزمن طويل قادم.

التراتبية الهرمية العامة، ومن الرأسمالية إلى الاشتراكية أو الشيوعية، فنحن نتحرك نحو نظام هو نفسه موجه حسب السوق أكثر من الرأسمالية كذلك، وهو أكثر لامركزية بكثير، لاشك أننا نتحرك نحو عالم يكون فيه الفرد، الشخص المستقل، مركزياً نحو الاقتصاد المشخصن.

ما هو مختلف الآن هو أن القيمة مدفوعة بالتجديد، والتجديد مدفوع بالناس، أما الرأسمالية واشتراكية الدولة، فكانتا مدفوعتين بقوة الآلات، وتخضع حدود الاغتراب الإنساني للاختبار، ولكن الناس لا يستطيعون أن يكونوا في وقت واحد مغتربين ومخترعين معاً، وإن منطق الرأسمالية هو التوسع وكسب المال، ولكن التوسع في هذه الأيام وكسب المال يتطلب تفكيك كل المعوقات التي تعوق الإبداعية الإنسانية، وهذا هو السبب في أن الرأسمالية تسمح الآن، لا بل تشجع، على الاستقلال الذاتي الإنساني، ولكنه السبب أيضاً في أن الرأسمالية تفكك نفسها، قطعة قطعة، بشكل ثابت مطرد.

والنتيجة النهائية هي إعادة توحيد التقدم الاجتماعي والشخصي مع التقدم الاقتصادي، وفي «المسيرة الطويلة للتاريخ»، كانت الرأسمالية انحرافاً، وشذوذاً، ففي حين صنعت أوروبة، ولاحقاً أمريكاً، التقدم طوال 800 سنة، من خلال التوسع، ومن خلال طاقات الطبقات الوسطى الحضرية الصاعدة، وأدى ذلك في النتيجة إلى النمو الاقتصادي، وتقدم الحرية الشخصية والسياسية، فإن الرأسمالية الصناعية مزقت هذه الوحدة أجزاء، فلقد جاءت الرأسمالية بتقدمات اقتصادية ضخمة، لكنها همشت المنتِجَ الفردَ،

وجعلت الاقتصاد والمجتمع مركزيين، وإن الاقتصاد المشخصن يعود إلى اتجاه غربي طويل الأمد متمثل في تقديم الثروة والحرية معاً، وإن تقدم الاقتصاد المشخصن في الغرب تقدم لا عودة عنه، باستثناء أن يكون ذلك في حالة غير مرجحة جداً، وهي أن تفرض الدولة نظاماً جديداً بالقوة، وبالنسبة إلى أولئك الناس منا الذين يخافون من انتحار الغرب، فإن التطورات الاقتصادية هي أرحم مؤشر معاكس لذلك الانتحار.

وبكلمات أخرى، باستثناء شبح الانتحار البيئي الذي يتراءى لنا.

والمشكلة الأولى مع النمو في السكان والاقتصاد ـ وربما تكون هي أكبر قضية في قرننا ـ هي إضعافها للموارد المحدودة (الغابات، ومخزونات الأسماك، والتربة، والوقود المستحاثية، والنباتات، وأنواع الحيوانات، والهواء، وضوء الشمس، والماء، والفضاء) والزيادة المفاجئة في الإضرار بالبيئة (الكيماويات السامة، والغازات الجوية، وأنواع النبات غير المتوطنة). والنمو التلقائي الذي جاء مع عصر الآلة الصناعي انتشر في أثناء القرن العشرين إلى ما وراء الغرب بشكل كبير، فإذا وصلت بلدان خارج الولايات المتحدة، وأوروبة واليابان في نهاية المطاف إلى مستويات الاستهلاك الغربي الحالية، فإن الأثر السلبي على الموارد وعلى البيئة سيكون مضاعفاً إلى اثني عشر ضعفاً [1]، ومن المستحيل بالنسبة إلى الأرض أن تقوى على دوام حمل مثل هذا التأثير.

(1) جاريد دياموند (2005).

نحو اقتصاد أكثر خضرة

يقدم الاقتصاد المشخصن حلاً جزئياً لمسألة الاستدامة هذه، وذلك بتسخير ما يدعى حالة انعدام الوزن، «اللاوزن».

الاقتصادات الصناعية «ثقيلة»، والقيمة فيها تعني وزناً، وعملياً تضمن كل التقدم الصناعي من العام 1750 إلى العام 1950 بناء منشآت صناعية أكبر فأكبر، ومع نمو الاقتصادات، أُنتجت منتجات أثقل فأثقل من أمثال الفولاذ، والإسمنت، والحديد، والجرارات، والسيارات، والدبابات والطائرات.

ولكن التقدم، منذ العام 1950، عنى تكاثر منتجات وخدمات أخف وأصغر مما كان سابقاً، فالحواسيب الأولى كانت ثقيلة بشكل ضخم وبحجم عدة ملاعب لكرة القدم، وأما الآن، فإن القدرة الحاسوبية الكبيرة توجد في حاسوب الحضن (اللابتوب)، وكان من العادة أن تكون معظم قيمة الحاسوب كامنة في معداته الصلبة، أما الآن فهي في برمجياته، فهل هناك أي شيء آخر يتطلب مثل هذا الحيز الصغير والطاقة الصغيرة، وهو مفيد قدر فائدة الحاسوب؟ وكذلك، فإن شبكة النسيج العالمي، تقوم بدورها على نحو سحري بإعدام الوزن والمسافة.

وبعض المنتجات، طبعاً، مثل السيارات، مازالت تزن الكثير، ولكن مع السيارات نفسها، فإن الطريقة الجديدة لتضيف قيمة هي أن تطرح من الوزن وتضيف ملامح خفيفة، وذلك عادة من خلال تحديث البرمجيات ورفع درجتها، وإن ثلث تكلفة السيارة الجديدة، والكثير الزائد في قيمتها، يأتي من البرمجيات.

في الانتقال من الرأسمالية إلى الاقتصاد المشخصن، تشكل الخدمات الشخصية من كل الأنواع حصة أكبر، فأكبر من المخرجات الكلية، فالمنتجات تصير أخف، ولكنها أيضاً (على الرغم من أننا مازلنا، طبعاً، نحتاج إلى الآلات والأشياء) تصير أقل أهمية، ومن هنا فإن الاقتصاد يستطيع أن ينمو، ولكنه مع ذلك لا يستهلك المزيد من الموارد، ويقدر أن قيمة مخرجات الولايات المتحدة قد زادت حوالي عشرين ضعفاً من العام 1900، ومع ذلك فهي لا تزن أكثر[1].

وهكذا، ربما يتراجع الكابوس الأخضر، إذ إن الاقتصاد المشخصن ليس كثيف رأس المال، ولا كثيف المواد، وإلى الدرجة نفسها، ليس كثيف الطاقة، إنه كثيف الإنسانية، فالعقل والروح الإنسانيان يتمددان، ويتقلص استخدام الصناعة والمواد، فإن من الممكن الآن أن نتخيل نمواً اقتصادياً قوياً يتعايش مع تناقصات مهمة في استخدام الموارد المحدودة، والاتجاه نحو اقتصاد أكثر خضرة يحدث الآن طبعياً، ولكن الحكومة، والمبادرات الخاصة والفردية تستطيع أن تعززه.

الكابوس قد يتراجع، ولكنه لن يختفي، فإن الغرب يزداد خضرة، وقد جاء ذلك في جزء منه، عن طريق نقل الغرب لإنتاجه إلى بقية العالم بتكليف مورّد أو صانع خارجي بالأعمال لتخفيض التكلفة، وهناك استخدام أقل للمواد وتلوث أقل في الحزام الصدئ من أمريكا، ولكن هناك المزيد منهما في مانيلا، وفي المدن الأخرى في كل أنحاء

(1) ديان كويل (2001) تناقضات الازدهار، تيكسير، نيويورك، وديان كويل (1997) عالم بلاوزن، كابستون، أكسفورد.

العالم الذي يجري تصنيعه، وإذا صار الاقتصاد المشخصن كونياً، فحينئذ فقط يستطيع أن يحل المسألة الخضراء، وذلك لن يحدث على عَجَل.

مظهران سلبيان للاقتصاد المشخصن

الأول: هو عدم المساواة الجامح، فالرأسمالية تلام غالباً على عدم المساواة، ولكن هذا اللوم سوء تصور، فمع مرور الزمن، وتحت ضغط المستخدمين والمجتمع، وصلت المؤسسات الكبيرة للرأسمالية إلى صفقات مع اتحادات العمال، ومارست نفوذاً فرَض المساواة، وقد أظهرت المسوح الاستطلاعية التي أجريت باستمرار، حتى وقت قريب، أن العمال غير المهرة وشبه المهرة في الشركات الكبيرة، شريطة أن يكونوا أعضاء في اتحادات العمال، كانوا يحصلون على أجور تزيد 30 بالمئة إلى 40 بالمئة عن أجور نظرائهم في الأعمال الصغيرة.

ولكن الأعمال التجارية الصناعية الكبيرة، لا تستطيع بعد الآن أن تكون سخية على هذا الشكل، فالشركات الكبيرة يجري اعتصارها في كل الجوانب، من المسهمين المتطلبين أكثر، والراغبين في أرباح أعلى، ومن العمال ذوي القيمة فعلاً، الذين يمكن أن يكون فقدانهم قاتلاً للمؤسسة، ومن أصغر المنافسين الجدد، وأنشطهم وأشدهم فظاظة، الذين يزدهرون بمكافأة القوي على حساب الضعيف، فالمؤسسات تخفض أعداد العاملين فيها، وتزيل طبقات منها، وتضع العمال على عقود مؤقتة عرضية، وتستأجر عمالاً أرخص لجزء من الوقت

وللمواسم، وتخفض الراتب لغير المهرة، وتجري مراقبة النتائج الفردية مراقبة قريبة أكثر بكثير من السابق، ويجري طرد الأشخاص السلبيين في تعاونهم، وكل هذا ليس غلطة الرأسمالية، أو غلطة المديرين، الذين يفضلون المعاملة الأبوية، أو الحياة الهادئة، تفضيلاً أكبر من لعب دور البخيل، فإن اللوم يقع - بحق - مباشرةً على الاتجاه من الرأسمالية نحو الاقتصاد المشخصن، ومن دون تدمير الفوائد العديدة التي جاء بها اقتصاد مستند إلى الفردية والإبداعية، فإن المجتمع بوصفه كلاً، ومن خلال اتخاذ القرار ديمقراطياً، هو الوسيلة الوحيدة لحماية الناس المهمشين في العملية.

إن الموهبة ليست موزعة بالتساوي بين السكان، ولكن الموهبة ليست مائلة كذلك ميلاً رهيباً، والمشكلة هي أن القدرة على كسب المال هي المائلة، إذ إن كسب الملايين ليس علامة فضيلة، مثلما قد يرى الكالفينيون والأغنياء، فإن كسب المال في جزء منه حظ، وفي جزء منه فرصة، وفي جزء منه سرقة أفكار عظيمة وتكييفها، وفي جزء منه اندفاع عدواني، وفي جزء منه عبقرية تجارية محضة، ومهما تكن الخلطة، فإن نسبة مئوية صغيرة جداً من السكان سوف تكسب نسبة مئوية كبيرة جداً من الدخل، وتلك هي المشكلة مع ما يدعي نظام المقدرة أو الإنجازات تحت أسواق غير مركزية ومشخصنة.

والعائق السلبي الثاني للاقتصاد المشخصن هو أنه يزيد، ويحتمل أن يستمر في زيادة، الفجوة بين الغرب وبقية العالم، ولقد كان أحد

الأشياء العظيمة في الرأسمالية هو أنها كانت تقبل بسهولة معقولة أن تُنقل إلى اقتصادات أخرى، إذ إن طبيعة الرأسمالية التي تشبه الآلة كانت تعني أنه بوجود اقتصاد مفتوح إلى الغرب، وبسياسات صديقة للمستثمر، كان يمكن للرأسمالية أن تُستَورد، مثل نظام تسليم المفتاح تقريباً الجاهز للاستخدام الفوري، وكان يمكن إغراء مؤسسات غربية ضخمة للمجيء أو تقليدها، وكانت التقانة وطرائق العمل تُستورد، ومرحى! هيهْ سريعاً! معجزة اقتصادية! لم يكن استيراد الرأسمالية صعباً جداً.

والاقتصاد المشخصن ليس كذلك، إنه يحتاج إلى ظروف سياسية واجتماعية ليبرالية، لا بل إلى ظروف داعية إلى التحرر في الفكر والكلام والتخيير، وإنه يحتاج إلى درجة عالية من الأصالة التقانية، وإنه يحتاج إلى نظام تعليمي يشجع، على الأقل في ذروته، على التفكير المخالف للمألوف، وإنه يحتاج إلى الروح المتمردة، وإنه يحتاج إلى السياسات القانونية والمواقف التي تدعم الفرد ضد الدولة والمؤسسة الخاصة، وإنه يحتاج إلى أن يقوم الناس بعمل أشيائهم الخاصة بهم.

الرأسمالية قابلة للتكيف أكثر بكثير، لا بل هي لا تميز بين الأنظمة، ولقد ازدهرت تحت أنظمة أرستقراطية، مثل نظام إنجلترا من العام 1750، وحتى العام 1867، وتحت اليابان الإمبراطورية، من القرن التاسع عشر، وحتى العام 1945، وتحت حكم الدكتاتوريات المستبدة، مثل حكم الجنرالات فرانكو، وسالازار، وبينوشيه، وفي

أمريكا المالكة للرقيق وأمريكا الديمقراطية، وتحت الديمقراطية الاجتماعية لدى الأوروبيين واليابانيين بعد الحرب، وفي جنوب شرق آسيا منذ العام 1970، وهي البلاد التي اصطدمت فيها الديمقراطية الهشة مع الحكم المستبد المطلق، ومع الزمر الفاسدة، وتحت نظام حكم التمييز العنصري في جنوب إفريقية ، وحكومتها السوداء الديمقراطية، لا بل تحت الصين الحمراء القمعية، وهو بالأحرى ما يلفت النظر.

ولأسباب تتصل في جزء منها بسياسة الحكومة، ولأسباب أكثر جذرية تتصل في جزئها الرئيس بالتاريخ، وبالنظرة العامة، والميل، فسيكون تقليد الاقتصاد المشخصن أصعب بكثير على البلدان غير الغربية، مما كان عليه تقليدها للرأسمالية، والإبداعية في الأعمال التجارية والصناعية، مثلما هي في العلوم والفنون، تحتاج إلى النزاع الفكري، وإلى فوضى مجتمع يدعو إلى التحرر في الفكر والكلام والتخيير.

خاتمة

النمو الاقتصادي التلقائي كان اختراعاً غربياً، وأدى إلى نمو غير مسبوق في السكان، وطول العمر، والوفرة، والنمو الصناعي ينتشر في كل مكان، جالباً معه المنافع الفورية نفسها، ولكنه يتسبب في ضرر ضخم لا يمكن أن يقبل الاستدامة لكوكب الأرض، وفي الوقت نفسه، فإن الغرب قد انتقل من الرأسمالية الصناعية إلى الاقتصاد

المشخصن، وهو اقتصاد يستند إلى الخيال الفردي، وإن الاقتصاد المشخصن تحسين ضخم على الرأسمالية، وهو يحسن تحسيناً عظيماً الحرية الفردية من أجل المهن الإبداعية، ويقلل الأذى الذي يفعله النمو في البيئة.

في توليد الاقتصادات المستندة إلى الآلة، قد يكون الغرب قاد العالم إلى حافة الانتحار البيئي، والأمل الوحيد هو الاستبدال الكوني للرأسمالية الصناعية ليحل محلها الاقتصاد المشخصن، ويبدو هذا غير مرجح حالياً، فالنجاح في خلق اقتصاد مشخصن يعني تبني القيم الغربية واحتضانها، وهذا لا يعني الصيرورة مثل الغرب فقط، إنه يعني الصيرورة جزءاً من الغرب.

obeikandl.com